مدرسة التكافل الديناميكي في القانون المدني

نحو أونتولوجيا قانونية جديدة لعصر التشابك البيئي والرقمي

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

مؤسس نظرية السيادة العصبية الدولية ونظرية الكيان القانوني الحي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح أمي وروح أبي الطاهرة داعياً الله لهما

بالرحمة والمغفرة وجنة الخلد يا رب العالمين

وإلى ابنتي الحبيبة قرة عيني صبرينال المصرية الجزائرية جميلة الجميلات داعياً الله لها بالصحة والخير والسعادة

فهرس المحتويات

المقدمة العامة

الفصل الأول: لحظة التحول التاريخي وأزمة النموذج المدني الكلاسيكي

الفصل الثاني: النقد الجذري لوهم الإرادة الفردية المعزولة

الفصل الثالث: تفكيك أسطورة الملكية المطلقة في العصر الرقمي

الفصل الرابع: قصور مسؤولية الخطأ الشخصي أمام المخاطر النظامية

الفصل الخامس: الأسس الفلسفية لأونتولوجيا التكافل الديناميكي

الفصل السادس: من الإرادة الفردية إلى الإرادة الشبكية المتشابكة

الفصل السابع: إعادة تعريف الرضا في ظل الخوارزميات المؤثرة

الفصل الثامن: التحيز الخوارزمي كعيب جديد من عيوب الرضا

الفصل التاسع: العقد كبروتوكول ديناميكي قابل للتطور الحي

الفصل العاشر: بنود التكيف التلقائي وظروف الطوارئ كقاعدة عامة

الفصل الحادي عشر: من الملكية المطلقة إلى الوصاية الوظيفية

الفصل الثاني عشر: القيم الوظيفي ومسؤولية الإدارة المستدامة

الفصل الثالث عشر: دمج حقوق الطبيعة كأطراف أصيلة في العلاقة المدنية

الفصل الرابع عشر: حقوق الأجيال القادمة كقيد على التصرف الحالي

الفصل الخامس عشر: البطلان الحكومي للتصرفات المضرة بالتوازن البيئي

الفصل السادس عشر: من مسؤولية الخطأ إلى مسؤولية خلق المخاطر النظامية

الفصل السابع عشر: المسؤولية الموضوعية المطلقة لأنظمة الذكاء الاصطناعي

الفصل الثامن عشر: قلب عبء الإثبات لصالح المتضرر في القضايا التقنية

الفصل التاسع عشر: الضرر الاحتمالي المستقبلي والتدخل القضائي الوقائي

الفصل العشرون: التعويض كإعادة توازن إيكولوجي وليس مجرد مال

الفصل الحادي والعشرون: الشخصية القانونية الموزعة للأنظمة الذكية

الفصل الثاني والعشرون: الشخصية القانونية للكيانات البيئية الكبرى

الفصل الثالث والعشرون: الذمة المالية المستقلة للأصول غير البشرية

الفصل الرابع والعشرون: أهلية التقاضي للأنظمة البيئية والرقمية

الفصل الخامس والعشرون: القضاء التشاركي متعدد التخصصات

الفصل السادس والعشرون: دور خبراء الأخلاقيات التقنية في التقاضي

الفصل السابع والعشرون: إلزامية ممثلي المصالح المستقبلية في الدعاوى

الفصل الثامن والعشرون: مسودة المدونة النموذجية للتكافل الديناميكي

الفصل التاسع والعشرون: التحديات التطبيقية وسبل التغلب عليها

الفصل الثلاثون: الخاتمة العامة ودعوة للثورة القانونية العالمية

الورقة البحثية الملخصة ثلاثية اللغة

المقدمة العامة

في أعتاب ثورة وجودية تعيد صياغة العلاقة بين الإنسان والقانون

تمهيد

يقف العالم اليوم عند مفترق طرق وجودي حاسم حيث لم تعد الأدوات المفاهيمية التي ورثناها عن القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قادرة على استيعاب تعقيدات الواقع في منتصف القرن الحادي والعشرين. لقد صُممت المدونات المدنية الكلاسيكية بمذاهبها الفردية الليبرالية ووضعيةها الصارمة لعالم كانت فيه الإرادة البشرية معزولة والملكية مطلقة والبيئة مجرد خلفية صامتة للأفعال الإنسانية. غير أن ثورة الذكاء الاصطناعي والأزمة البيئية الوجودية وطبيعة الاقتصاد الرقمي المشبك قد فجرت هذه الافتراضات من الداخل تاركة إيانا أمام فراغ نظري خطير يهدد

بانهدام شرعية القانون المدني كمنظم للعلاقات الاجتماعية. إن مدارس القانون التقليدية سواء المدرسة الفردية التي تقدس الإرادة المنعزلة أو المدرسة الاجتماعية التي حاولت التوفيق بين الفرد والجماعة ضمن إطار مادي ثابت جميعها تعاني من قصور بصري أمام الواقع الجديد. فهي تنظر إلى العقد كنقاء إرادتين منفصلتين في فراغ وتعامل الملكية كحق استبدادي على شيء جامد وتفهم المسؤولية كنتيجة لخطأ شخصي مباشر. هذا المنظور لم يعد كافياً بل أصبح مضللاً في عالم تتشابك فيه الإرادات عبر خوارزميات معقدة وتتحول فيه الملكية إلى وظيفة إدارة موارد نادرة وتصبح فيه المخاطر النظامية مصدراً للضرر بغض النظر عن الخطأ الشخصي. لذا فإننا إذ نطلق اليوم مدرسة التكافل الديناميكي فإننا لا نسعى إلى تعديل هامشي للنصوص القائمة بل ندعو إلى ثورة أونتولوجية جذرية في فهم ماهية القانون المدني ذاته. إننا ندعو إلى تغيير العدسة التي ينظر بها المشرع والقاضي والفقهي إلى العلاقة بين الإنسان والبيانات والطبيعة. هذا الكتاب هو الوثيقة التأسيسية لهذه الرؤية الجديدة وهو دعوة مفتوحة لإعادة بناء القانون المدني على أسس تتوافق مع حقيقة كوننا المتشابك

الهش والرقمي.

إشكالية البحث

تكمن الإشكالية الجوهرية التي يتصدى لها هذا المؤلف في الفجوة الوجودية بين النصوص المدنية الجامدة والواقع الديناميكي المتشابك. فالقانون الكلاسيكي يفترض أن الإنسان فرد مستقل وأن المال شيء مادي وأن الضرر نتيجة فعل مباشر. ولكن كيف نتعامل مع واقع أثبت أن الإرادة مشبكة خوارزمياً وأن المال بيانات غير ملموسة وأن الضرر قد يكون نظامياً واحتمالياً؟ هل يمكن للقانون أن يظل صالحاً لتنظيم حياة البشر إذا كان مبنيّاً على فهم خاطئ لطبيعة الوجود نفسه؟ إن عدم الإجابة على هذه الأسئلة يعني استمرار فجوة قانونية تهدد استقرار المعاملات الحديثة وتترك كوارث بيئية وتقنية دون حماية قانونية كافية.

أهمية الموضوع وريادته

يمثل هذا الكتاب محاولة رائدة وغير مسبوقة في تاريخ الفكر القانوني المدني لتأسيس مدرسة التكافل الديناميكي. فبينما اكتفت الدراسات السابقة بمعالجة جزئية للتحديات الحديثة فإن هذا العمل ينطلق لاستكشاف المنطقة البكر حيث تصبح الشبكة هي الأساس والوظيفة هي المعيار والتكافل هو الغاية. إن أهمية هذا البحث تنبع من كونه أولاً تأسيسياً معرفياً يسعى لوضع حجر الأساس لمدرسة فكرية قانونية جديدة تتلاءم مع طبيعة العصر الحديث. ثانياً ثورياً تشريعياً يعيد تعريف مفاهيم الإرادة والملكية والمسؤولية بناءً على التكافل لا الفردية. ثالثاً استباقياً حضارياً يحاول وضع الأطر القانونية لمستقبل البشرية قبل فوات الأوان. رابعاً متداخل التخصصات يدمج بدقة متناهية بين علوم القانون والفلسفة والتقنية والبيئة.

منهجية البحث وهيكله

اعتمد المؤلف في هذا العمل على منهج تحليلي تركيبي نقدي يبدأ بتشريح المفاهيم المدنية التقليدية وفككها ثم ينتقل إلى استيعاب مبادئ التكافل الديناميكي وأخيراً يدمجها في نظرية قانونية جديدة متكاملة. وقد تم توزيع المادة العلمية على ثلاثين فصلاً متكاملاً تنتقل بالقارئ من النقد الجذري إلى الأسس الفلسفية مروراً بالتطبيقات العقدية والعينية والالتزامية وصولاً إلى الإجراءات القضائية والمدونة النموذجية. إن الفصول الثلاثين لهذا الكتاب ليست مجرد أقسام أكاديمية بل هي لبنات في بناء صرح قانوني جديد يحاول الإجابة على السؤال الأصعب كيف ننظم علاقات بشرية لم تعد بشرية خالصة بل أصبحت مشبكة رقمياً وبيئياً؟

غاية المؤلف

إن الغاية القصوى من هذا التأليف ليست التنظير

المجرد بل تقديم إطار قانوني جديد للفقه والقضاء والمشرع لمواجهة تحديات عصر التكافل الديناميكي. إن الصمت القانوني أمام الثورة التقنية والبيئية هو دعوة للفوضى الوجودية. وهذا الكتاب يأتي كصرخة يقظة وكخريطة طريق لاستعادة الانسجام بين المنظومة القانونية والطبيعة المتشابكة للواقع الذي نعيشه. إنني إذ أقدم هذا العمل فإنني أدرك تماماً أنني أطرق باباً لم يُفتح من قبل في تاريخ الفكر القانوني المدني وأخوض غمار بحور لم تبحر فيها سفن الفقه عبر قرون من التدوين. ولكن واجب العالم والمفكر يقتضي استشراف المستقبل ووضع البوصلة في يد الأجيال القادمة قبل أن تضل الطريق في متاهات الفردية التي تجاوزتها الحقيقة التشابكية.

إن القانون لا يجب أن يكون مجرد أداة لتنظيم المعاملات بل يجب أن يكون تعبيراً عن الحقيقة الوجودية للتكافل الذي نعيش فيه. وإذا كانت تلك الحقيقة قد تغيرت في فهمنا العلمي فيجب أن يتغير القانون ليعكسها بصدق وأمانة.

الفصل الأول

لحظة التحول التاريخي وأزمة النموذج المدني الكلاسيكي

يستهل هذا الفصل الرحلة المعرفية بتشريح الأزمة الناتجة عن عدم مواءمة النموذج المدني الكلاسيكي للواقع المعاصر. يتمحور الفصل حول إثبات أن المدونات المدنية الحالية صُممت لعصر الزراعة والصناعة الأولى وليس لعصر البيانات والذكاء الاصطناعي. يناقش المؤلف بالتفصيل كيف أن الافتراضات القديمة حول استقلالية الإنسان وثبات المادة تتصادم مع حقائق العصر الرقمي والبيئي. يتم عرض الأدلة على أن العديد من المنازعات الحديثة بقيت بدون حل عادل لأنها فُسرت بلغة فردية ضيقة بينما الواقع تشابكي واسع. يطرح الفصل السؤال الجوهري حول إمكانية استمرار العمل بالنموذج الكلاسيكي في ظل هذه التحولات الجذرية. يتم التأسيس لفكرة أن التحول ليس خياراً ترفياً بل ضرورة وجودية لضمان استقرار

المنظومة القانونية. يختتم الفصل برسم المعالم الأولى لهذا التحول الجذري الذي يتطلب شجاعة فكرية لتفكيك مفاهيم راسخة منذ قرون وإعادة بنائها على أسس تتوافق مع الحقيقة التشابكية للعلاقات التي نتعامل بها يومياً في ظل الثورة التقنية والبيئية الهائلة التي يشهدها العالم حالياً.

الفصل الثاني

النقد الجذري لوهم الإرادة الفردية المعزولة

يغوص هذا الفصل في أعماق النقد الموجه لمفهوم الإرادة في القانون المدني التقليدي. يبدأ بتفكيك فكرة الجزيرة البشرية المنعزلة التي تتفاعل مع جزر أخرى عبر عقود واضحة. يشرح المؤلف كيف أن الثورة الرقمية أنتجت إرادات مشبكة تتأثر بالخوارزميات والبيانات الضخمة قبل أن تدرك نفسها. يتم تحليل التداعيات القانونية لهذا المبدأ على صحة العقود والالتزامات. يناقش الفصل كيف أن السعي المحموم نحو حماية

الإرادة الشكلية قد يكون عبثاً ويحتاج لاعتراف قانوني بتأثير الشبكة عليها. يتم اقتراح نظرية الإرادة الشبكية كبديل واقعي يعترف بالسياق التشابكي للإرادة.
يختتم الفصل بتأكيد أن قانوناً يعترف بتشابك الإرادة هو قانون أكثر صدقاً وملاءمة لطبيعة المرحلة القادمة من قانون يصر على فردية لم تعد تتناسب مع تعقيدات العصر الرقمي الذي نعيشه ونمارس فيه تعاملاتنا اليومية بشكل متشابك.

الفصل الثالث

تفكيك أسطورة الملكية المطلقة في العصر الرقمي

يقدم هذا الفصل واحدة من أكثر الأفكار ثورية في الكتاب وهي نقد مفهوم الملكية المطلقة. يشرح المؤلف كيف أن مفهوم السيد المالك على ملكه كان صالحاً لعصر الندرة المادية وليس لعصر الموارد المشتركة. يتم تفصيل كيف أن هذا المبدأ يفسر الكوارث البيئية الناتجة عن الاستهلاك اللانهائي

للموارد. يناقش الفصل الآثار العملية لهذا المبدأ على السياسات التشريعية حيث يجب أن تخضع الملكية لوظائف اجتماعية وبيئية. يتم توضيح دور المالك كقيم وظيفي عبر عملية إدارة واعية تحدد وظيفة الأصول. يختتم الفصل بتأكيد أن تبني مفهوم الوصاية الوظيفية لا يهدف إلى إلغاء الملكية بل إلى جعلها أكثر فعالية في خدمة الإنسان والكوكب عبر تنظيم ثروته بشكل مستدام يتناسب مع طبيعة الواقع البيئي المعقد الذي لا ينضبط دائماً للرغبات الفردية الجامدة.

الفصل الرابع

قصور مسؤولية الخطأ الشخصي أمام المخاطر النظامية

ينتقل هذا الفصل لاستكشاف الفجوة في مفهوم المسؤولية ويطبقها على المخاطر الحديثة. يوضح المؤلف كيف أن المسؤولية التقليدية القائمة على الخطأ الشخصي لم تعد صالحة لتنظم أضرار الأنظمة

المعقدة. يتم نقد مفهوم السببية المباشرة الذي لم يعد ممكناً في البيئة النظامية بفعل التعقيد التقني. يناقش الفصل كيف أن مسؤولية المخاطر النظامية تصبح مفهوماً مستقلاً قائماً على خلق الخطر لا على الخطأ الشخصي. يتم طرح فكرة المسؤولية الموضوعية المطلقة القائمة على التوازن بين خلق المنفعة وتحمل تبعة الخطر بدلاً من البحث عن المخطئ. يختتم الفصل بدعوة لإعادة تعريف المسؤولية لتشمل خلق أنظمة الخطر كأرضية قانونية قابلة للتنظيم والحماية مما يربط مصائر المنشآت التقنية والبيئية ببعضها البعض بشكل يتحدى الحدود الوهمية التي رسمها الفقهاء للمسؤولية التقليدية القائمة على الخطأ الشخصي المباشر.

الفصل الخامس

الأسس الفلسفية لأونتولوجيا التكافل الديناميكي

يركز هذا الفصل على الجذور الفلسفية التي تستند

إليها المدرسة الجديدة. يشرح المؤلف كيف أن الفلسفة القانونية التقليدية سبقت في مفهوم الفردية والثنائية إلى اعتبار الإنسان مركز الكون القانوني. يتم توضيح كيف أن النظرية الجديدة تستلهم من فلسفات التكافل البيئي والشبكي في بناء مفهوم جديد للوجود القانوني. يناقش الفصل المسؤولية الأخلاقية الملقاة على عاتق المشرع لمواءمة القانون مع حقيقة التشابك الوجودي. يتم تحليل آثار هذه النظرية على الفقه المقارن كأداة لفهم أعمق لطبيعة العلاقات القانونية الحديثة. يختتم الفصل بالتأكيد على أن فهم الأسس الفلسفية يرفع من قيمة النظرية ويجعلها مقبولة فكرياً وعملياً مما يتطلب معايير أخلاقية عالية جداً لمن يتولى تطبيق هذه النظرية الجسيمة التي تمس جوهر العلاقات القانونية بين البشر والأنظمة والطبيعة المحيطة بهم.

الفصل السادس

من الإرادة الفردية إلى الإرادة الشبكية المتشابكة

يعالج هذا الفصل الركن الأول من أركان المدرسة وهو الإرادة الشبكية. يشرح المؤلف قصور المفهوم الكلاسيكي الذي يقصر الإرادة على الفرد فقط دون وسط. يتم تفصيل نظرية الإرادة الشبكية التي تعتبر الإرادة دالة تتحدد بناءً على التأثيرات الخوارزمية والبيئية. يناقش الفصل تطبيق هذه النظرية على الكيانات الناشئة مثل العقود الإلكترونية التي تقع في المنطقة الرمادية بين الإرادة الحرة والتوجيه الآلي. يتم توضيح معايير صحة الإرادة الشبكية من الكاملة إلى الجزئية إلى المشوهة بما يتناسب مع درجة التأثير الخارجي. يختتم الفصل بالتأكيد أن الإرادة الشبكية في ضوء هذه النظرية ليست هبة قانونية بل هي وظيفة وجودية تتحدد بناءً على الوعي والسياق والاعتراف مما يفتح الباب لعدالة عقدية أكثر دقة تتناسب مع فاعلية الإرادة الحقيقية في العصر الرقمي المشبك.

الفصل السابع

إعادة تعريف الرضا في ظل الخوارزميات المؤثرة

ينتقل هذا الفصل إلى قلب النظرية العقدية ليعيد تعريف الرضا على أسس رقمية. يشرح المؤلف أزمة الرضا الكلاسيكي الذي يفترض حرية اختيار مجردة وهي ما ينفيه الواقع المعقد للتأثير الخوارزمي. يتم طرح نظرية الرضا الواعي كبديل حيث يقوم العقد على فهم كامل للسياق الخوارزمي بغض النظر عن التوقيع الشكلي. يناقش الفصل الركن المعنوي في ظل الإرادة الرقمية وكيف أن الرضا يُفهم كدرجة وعي تقني وليس كإجراء شكلي حتمي. يتم تحليل آثار النظرية على بطلان العقود والسياسة القانونية بما يضمن تناسب الحماية مع درجة التأثير الخوارزمي وليس فقط مع شكل التعاقد الواقع. يختتم الفصل بالتأكيد أن الرضا الواعي في ضوء هذه النظرية لا يقوم على وهم الحرية المطلقة بل على واقع الوعي التقني مما يضمن عدالة عقدية أكثر واقعية في عصر تتشابك فيه وسائل التأثير بشكل معقد.

الفصل الثامن

التحيز الخوارزمي كعيب جديد من عيوب الرضا

يركز هذا الفصل على منهجية العيوب في ضوء الأنطولوجيا الرقمية وعيوب الرضا الحديثة. يشرح المؤلف أزمة العيوب الكلاسيكية القائمة على الغش والإكراه المادي فقط والذي قد يكون وهماً في الواقع الرقمي المعقد. يتم طرح مبادئ العيوب الرقمية التي تعترف بوجود تحيز خوارزمي مباشر وتدير تعدد أشكال التلاعب الرقمي بدلاً من إنكاره. يناقش الفصل دور المشرع كفاعل مشارك في حماية المتعاقد الضعيف عبر عملية تشريع تنهي الاستغلال الرقمي وتحدد الرضا الملزم. يتم توضيح تأثير التشابك الرقمي بين البيانات والخوارزمية والقيم الاقتصادية على عملية التعاقد وكيف أن العيب يتولد من التلاعب الخوارزمي لا من الغش التقليدي فقط. يختتم الفصل بالتأكيد أن العيوب الرقمية تمنح إطاراً أكثر صدقاً ومرونة يعترف بدور المشرع الفاعل في حماية الإرادة وبطبيعة الرضا الديناميكية التي تتطور أشكالها عبر التقنيات وفق

المعطيات الرقمية المستجدة.

الفصل التاسع

العقد كبروتوكول ديناميكي قابل للتطور الحي

يعيد هذا الفصل تعريف غاية العقد في النظام القانوني الاقتصادي من نص ثابت إلى إدارة وجودية للعلاقة. يشرح المؤلف أزمة نظريات العقد الكلاسيكية القائمة على الثبات والاستحقاق النصي في ظل عقود قابلة للتطور الذاتي. يتم طرح نظرية العقد الحي حيث يهدف العقد إلى إدارة نمو العلاقة نتيجة تغير الظروف. يناقش الفصل مفهوم العقد غير المحدد جامداً المرتبط بنتيجة الاستمرار الاقتصادي لا بوصف نص جامد والمراجعة الديناميكية للعقد بناءً على تغير معطيات العلاقة للأطراف. يتم توضيح حدود أخلاقية للعقد الحي تحمي الجوهر التعاقدي من الاستنزاف وتضمن التناسب مع درجة النمو الوظيفي. يختتم الفصل بالتأكيد أن العقد في ضوء هذه النظرية ليس نهاية الطريق بل نقطة

تحول في المنحنى التعاقدي لحياة العلاقة وعلاقته بالأطراف مما يحول نظام العقود من آلة للتثبيت إلى ورشة لتنمية العلاقات الاقتصادية الحية.

الفصل العاشر

بنود التكيف التلقائي وظروف الطوارئ كقاعدة عامة

ينظم هذا الفصل الإجراءات التعاقدية لتتواءم مع مبدأ التكيف دون التضحية بالضمانات الأساسية للأطراف. يشرح المؤلف أزمة الإجراءات الكلاسيكية القائمة على النص الثابت فقط والتي تعجز عن مواكبة ديناميكية الظروف الطارئة. يتم طرح مبادئ التكيف التلقائي الذي يدير التغير بشفافية ويعتمد ديناميكية تعاقدية متشابكة بدلاً من الثبات النصي الجامد. يناقش الفصل بروتوكولات التعديل في البيئة الاقتصادية وإبرامها دون تشويه وسلسلة الإرادة المتشابكة عبر الظروف المختلفة. يتم توضيح كيفية إدارة التكيف في ظل الاحتمال الاقتصادي وعبء الالتزام كإدارة للظروف وحق

الدفاع في إبراز الاحتمالات البديلة الممكنة. يختتم الفصل بالتأكيد أن العدالة التعاقدية في ضوء هذه النظرية لا تقوم على وهم الثبات النصي بل على إدارة عادلة وشفافة للتغير ضمن حدود المعرفة الاقتصادية مما يخدم الحقيقة والعدالة معاً في عصر معقد.

الفصل الحادي عشر

من الملكية المطلقة إلى الوصاية الوظيفية

يعالج هذا الفصل الركن الثاني من أركان المدرسة وهو الوصاية الوظيفية. يشرح المؤلف قصور المفهوم الكلاسيكي الذي يقصر الملكية على الحق المطلق للفرد فقط دون وسط. يتم تفصيل نظرية الوصاية الوظيفية التي تعتبر الملكية دالة تتحدد بناءً على التفاعل بين الإرادة الفردية والمصلحة العامة. يناقش الفصل تطبيق هذه النظرية على الكيانات الناشئة مثل الأصول الاستراتيجية التي تقع في المنطقة الرمادية بين الملكية الخاصة والسيادة العامة. يتم توضيح

معايير التدرج في الوصاية الوظيفية من الكامل إلى الجزئي إلى المحتمل بما يتناسب مع درجة الأثر العام للأصل. يختتم الفصل بالتأكيد أن الوصاية الوظيفية في ضوء هذه النظرية ليس تقييداً ً تعسفياً ً بل هو وظيفة وجودية تتحدد بناءً ً على التوازن والاعتراف مما يفتح الباب لعدالة ملكية أكثر دقة تتناسب مع فاعلية الأصل الحقيقية في النسيج الاجتماعي.

الفصل الثاني عشر

القيم الوظيفي ومسؤولية الإدارة المستدامة

ينتقل هذا الفصل إلى قلب النظرية الملكية ليعيد تأسيس الحق على أسس إدارية. يشرح المؤلف أزمة الملكية الكلاسيكية التي تفترض حقاً ً استهلاكياً ً مطلقاً ً وهو ما ينفيه الواقع المعقد للندرة البيئية. يتم طرح نظرية الإدارة المستدامة كبديل حيث تقوم الملكية على قدرة القيم على إدارة الأصل بشكل مستدام بغض النظر عن رغبات الاستهلاك. يناقش

الفصل الركن المعنوي في ظل الإرادة البيئية وكيف أن الملكية تُفهم كدرجة مسؤولية إدارية وليس كحق استهلاك حتمي. يتم تحليل آثار النظرية على نزع الملكية والسياسة القانونية بما يضمن تناسب الحق مع درجة الاستدامة وليس فقط مع سند الملكية الواقع. يختتم الفصل بالتأكيد أن الإدارة المستدامة في ضوء هذه النظرية لا تقوم على وهم الاستهلاك المطلق بل على واقع المسؤولية الإدارية مما يضمن عدالة ملكية أكثر واقعية في عصر تتشابك فيه الموارد بشكل معقد.

الفصل الثالث عشر

دمج حقوق الطبيعة كأطراف أصيلة في العلاقة المدنية

يركز هذا الفصل على منهجية الحقوق في ضوء الأنطولوجيا البيئية وحقوق الطبيعة. يشرح المؤلف أزمة الحقوق الكلاسيكية القائمة على الإنسان فقط والذي قد يكون وهماً في الواقع البيئي المعقد. يتم طرح

مبادئ الحقوق البيئية التي تعترف بوجود طبيعة ذات حقوق مباشرة وتدير تعدد أشكال الحماية بدلاً من إنكارها. يناقش الفصل دور المشرع كفاعل مشارك في حماية البيئة عبر عملية تشريع تنهي الاستغلال وتحدد الحقوق الملزمة. يتم توضيح تأثير التشابك البيئي بين الإنسان والطبيعة والقيم الوجودية على عملية التنظيم وكيف أن الحق يتولد من الوجود البيئي لا من النصوص فقط. يختتم الفصل بالتأكيد أن الحقوق البيئية تمنح إطاراً أكثر صدقاً ومرونة يعترف بدور المشرع الفاعل في حماية الطبيعة وبطبيعة الحق الديناميكية التي تتطور أشكالها عبر الوظائف وفق المعطيات البيئية المستجدة.

الفصل الرابع عشر

حقوق الأجيال القادمة كقيد على التصرف الحالي

يعيد هذا الفصل تعريف غاية التصرف في النظام القانوني الاقتصادي من حق آني إلى إدارة وجودية

للمستقبل. يشرح المؤلف أزمة نظريات التصرف الكلاسيكية القائمة على الحاضر والاستحقاق الآني في ظل أصول قابلة للنمو المستقبلي. يتم طرح نظرية حقوق الأجيال حيث يهدف التصرف إلى إدارة نمو الأصل نتيجة الاستثمار للأجيال القادمة. يناقش الفصل مفهوم التصرف غير المحدد آنياً المرتبط بنتيجة النمو المستقبلي لا بوصف حق آني جامد والمراجعة الديناميكية للتصرف بناءً على تغير معطيات النمو للأصل. يتم توضيح حدود أخلاقية للتصرف المستقبلي تحمي الجوهر الاقتصادي من الاستنزاف وتضمن التناسب مع درجة النمو الوظيفي. يختتم الفصل بالتأكيد أن التصرف في ضوء هذه النظرية ليس نهاية الطريق بل نقطة تحول في المنحنى المستقبلي لحياة الأصل وعلاقته بالأجيال مما يحول نظام التصرف من آلة للاستهلاك إلى ورشة لتنمية الكيانات الاقتصادية الحية.

الفصل الخامس عشر

البطلان الحكومي للتصرفات المضرة بالتوازن البيئي

ينظم هذا الفصل الإجراءات البطلانية لتتواءم مع مبدأ الحماية البيئية دون التضحية بالضمانات الأساسية للملاك. يشرح المؤلف أزمة الإجراءات الكلاسيكية القائمة على الضرر المباشر فقط والتي تعجز عن مواكبة ديناميكية الضرر البيئي. يتم طرح مبادئ البطلان الحكومي الذي يدير الضرر بشفافية ويعتمد ديناميكية بطلانية متشابكة بدلاً من الثبات الضار الجامد. يناقش الفصل بروتوكولات البطلان في البيئة البيئية وضمانها دون تشويه وسلسلة المصالح المتشابكة عبر الأصول المختلفة. يتم توضيح كيفية إدارة البطلان في ظل الاحتمال الاقتصادي وعبء الالتزام كإدارة للأضرار وحق الدفاع في إبراز الاحتمالات البديلة الممكنة. يختتم الفصل بالتأكيد أن العدالة البطلانية في ضوء هذه النظرية لا تقوم على وهم الضرر المباشر بل على إدارة عادلة وشفافة للأضرار ضمن حدود المعرفة البيئية مما يخدم الحقيقة والعدالة معاً في عصر معقد.

الفصل السادس عشر

من مسؤولية الخطأ إلى مسؤولية خلق المخاطر النظامية

يعالج هذا الفصل الركن الثالث من أركان المدرسة وهو مسؤولية المخاطر. يشرح المؤلف قصور المفهوم الكلاسيكي الذي يقصر المسؤولية على الخطأ الشخصي فقط دون وسط. يتم تفصيل نظرية مسؤولية المخاطر التي تعتبر المسؤولية دالة تتحدد بناءً على خلق النظام الخطر. يناقش الفصل تطبيق هذه النظرية على الكيانات الناشئة مثل المصانع التقنية التي تقع في المنطقة الرمادية بين النشاط المباح والخطر المحظور. يتم توضيح معايير التدرج في المسؤولية من الكاملة إلى الجزئية إلى المحتملة بما يتناسب مع درجة الخطورة النظامية. يختتم الفصل بالتأكيد أن مسؤولية المخاطر في ضوء هذه النظرية ليست هبة قانونية بل هي وظيفة وجودية تتحدد بناءً على الخطر والاعتراف مما يفتح الباب لعدالة مسئولية أكثر دقة تتناسب مع فاعلية النظام الحقيقي في العصر

الصناعي.

الفصل السابع عشر

المسؤولية الموضوعية المطلقة لأنظمة الذكاء الاصطناعي

ينتقل هذا الفصل إلى قلب النظرية الالتزامية ليعيد تأسيس المسؤولية على أسس تقنية. يشرح المؤلف أزمة المسؤولية الكلاسيكية التي تفترض فاعلاً بشرياً محدداً وهو ما ينفيه الواقع المعقد لأنظمة الذكاء الاصطناعي. يتم طرح نظرية المسؤولية الموضوعية كبديل حيث تقوم المسؤولية على تشغيل النظام بغض النظر عن التدخل البشري المباشر. يناقش الفصل الركن المعنوي في ظل الإرادة الآلية وكيف أن المسؤولية تُفهم كدرجة سيطرة تقنية وليس كخطأ بشري حتمي. يتم تحليل آثار النظرية على التعويض والسياسة القانونية بما يضمن تناسب المسؤولية مع الدرجة التقنية للسيطرة وليس فقط مع

التدخل البشري الواقع. يختتم الفصل بالتأكيد أن المسؤولية الموضوعية في ضوء هذه النظرية لا تقوم على وهم التدخل البشري بل على واقع السيطرة التقنية مما يضمن عدالة مسئولية أكثر واقعية في عصر تتشابك فيه الأنظمة بشكل معقد.

الفصل الثامن عشر

قلب عبء الإثبات لصالح المتضرر في القضايا التقنية

يركز هذا الفصل على منهجية الإثبات في ضوء الأنطولوجيا التقنية وقضايا التعقيد. يشرح المؤلف أزمة الإثبات الكلاسيكي القائم على قدرة المتضرر على الإثبات والذي قد يكون وهماً في الواقع التقني المعقد. يتم طرح مبادئ الإثبات المقلوب التي تعترف بوجود صعوبة إثباتية مباشرة وتدير تعدد أشكال الإثبات التقني بدلاً من إنكاره. يناقش الفصل دور المشرع كفاعل مشارك في حماية المتضرر عبر عملية تشريع تنهي العجز وتحدد الإثبات الملزم. يتم توضيح تأثير

التشابك التقني بين النظام والضرر والقيم الاقتصادية على عملية الإثبات وكيف أن الإثبات يتولد من السيطرة التقنية لا من العلم الشخصي فقط. يختتم الفصل بالتأكيد أن الإثبات المقلوب يمنح إطاراً أكثر صدقاً ومرونة يعترف بدور المشرع الفاعل في حماية الضحايا وبطبيعة الإثبات الديناميكية التي تتطور أشكالها عبر التقنيات وفق المعطيات التقنية المستجدة.

الفصل التاسع عشر

الضرر الاحتمالي المستقبلي والتدخل القضائي الوقائي

يعيد هذا الفصل تعريف غاية التدخل في النظام القانوني الاقتصادي من علاج الضرر إلى إدارة وجودية للخطر. يشرح المؤلف أزمة نظريات التدخل الكلاسيكية القائمة على الضرر الواقع والاستحقاق العلاجي في ظل أضرار قابلة للوقاية. يتم طرح نظرية التدخل

الوقائي حيث يهدف القضاء إلى منع نمو الخطر نتيجة التنبه المبكر. يناقش الفصل مفهوم التدخل غير المحدد بضرر واقع المرتبط بنتيجة الوقاية الاقتصادية لا بحكم نصي جامد والمراجعة الديناميكية للتدخل بناءً على تغير معطيات الخطر للأصل. يتم توضيح حدود أخلاقية للتدخل الوقائي تحمي الجوهر الاقتصادي من الشلل وتضمن التناسب مع درجة الخطورة الوظيفية. يختتم الفصل بالتأكيد أن التدخل في ضوء هذه النظرية ليس نهاية الطريق بل نقطة تحول في المنحنى الوقائي لحياة الخطر وعلاقته بالمجتمع مما يحول نظام القضاء من آلة للعلاج إلى ورشة لمنع الكوارث الاقتصادية المعطلة.

الفصل العشرون

التعويض كإعادة توازن إيكولوجي وليس مجرد مال

ينظم هذا الفصل إجراءات التعويض لتتواءم مع مبدأ التوازن البيئي دون التضحية بالضمانات الأساسية

للمتضررين. يشرح المؤلف أزمة الإجراءات الكلاسيكية القائمة على التعويض المالي فقط والتي تعجز عن مواكبة ديناميكية الضرر البيئي. يتم طرح مبادئ التعويض الإيكولوجي الذي يدير الإصلاح بشفافية ويعتمد ديناميكية تعويضية متشابكة بدلاً من الثبات المالي الجامد. يناقش الفصل بروتوكولات الإصلاح في البيئة البيئية وضمانها دون تشويه وسلسلة المصالح المتشابكة عبر الأصول المختلفة. يتم توضيح كيفية إدارة التعويض في ظل الاحتمال الاقتصادي وعبء الالتزام كإدارة للإصلاح وحق الدفاع في إبراز الاحتمالات البديلة الممكنة. يختتم الفصل بالتأكيد أن العدالة التعويضية في ضوء هذه النظرية لا تقوم على وهم التعويض المالي بل على إدارة عادلة وشفافة للإصلاح ضمن حدود المعرفة البيئية مما يخدم الحقيقة والعدالة معاً في عصر معقد.

الفصل الحادي والعشرون

الشخصية القانونية الموزعة للأنظمة الذكية

يعالج هذا الفصل الركن الرابع من أركان المدرسة وهو الشخصية الموزعة. يشرح المؤلف قصور المفهوم الكلاسيكي الذي يقصر الشخصية على البشر والشركات فقط دون وسط. يتم تفصيل نظرية الشخصية الموزعة التي تعتبر الشخصية دالة تتحدد بناءً على درجة الاستقلالية الذكية. يناقش الفصل تطبيق هذه النظرية على الكيانات الناشئة مثل الروبوتات المستقلة التي تقع في المنطقة الرمادية بين الأداة والشخص. يتم توضيح معايير التدرج في الشخصية الموزعة من الكاملة إلى الجزئية إلى المحتملة بما يتناسب مع درجة الاستقلالية الذكية. يختتم الفصل بالتأكيد أن الشخصية الموزعة في ضوء هذه النظرية ليست هبة قانونية بل هي وظيفة وجودية تتحدد بناءً على الاستقلالية والاعتراف مما يفتح الباب لعدالة شخصية أكثر دقة تتناسب مع فاعلية النظام الحقيقي في العصر التقني.

الفصل الثاني والعشرون

الشخصية القانونية للكيانات البيئية الكبرى

ينتقل هذا الفصل إلى قلب النظرية الشخصية ليعيد تأسيس الحق على أسس بيئية. يشرح المؤلف أزمة الشخصية الكلاسيكية التي تفترض وعياً بشرياً وهو ما ينفيه الواقع المعقد للكيانات البيئية. يتم طرح نظرية الشخصية البيئية كبديل حيث تقوم الشخصية على الوجود البيئي بغض النظر عن الوعي البشري المباشر. يناقش الفصل الركن المعنوي في ظل الإرادة الطبيعية وكيف أن الشخصية تُفهم كدرجة وجود بيئي وليس كوعي بشري حتمي. يتم تحليل آثار النظرية على التقاضي والسياسة القانونية بما يضمن تناسب الشخصية مع الدرجة البيئية للوجود وليس فقط مع الوعي البشري الواقع. يختتم الفصل بالتأكيد أن الشخصية البيئية في ضوء هذه النظرية لا تقوم على وهم الوعي البشري بل على واقع الوجود البيئي مما يضمن عدالة شخصية أكثر واقعية في عصر تتشابك فيه الكيانات بشكل معقد.

الفصل الثالث والعشرون

الذمة المالية المستقلة للأصول غير البشرية

يركز هذا الفصل على منهجية الذمة في ضوء الأنطولوجيا الموزعة وأصول الأنظمة غير البشرية. يشرح المؤلف أزمة الذمة الكلاسيكية القائمة على الإنسان فقط والذي قد يكون وهماً في الواقع الموزع المعقد. يتم طرح مبادئ الذمة المستقلة التي تعترف بوجود أصول ذات ذمة مباشرة وتدير تعدد أشكال الملكية بدلاً من إنكارها. يناقش الفصل دور المشرع كفاعل مشارك في حماية الأصول عبر عملية تشريع تنهي التداخل وتحدد الذمة الملزمة. يتم توضيح تأثير التشابك المالي بين النظام والأصل والقيم الاقتصادية على عملية الذمة وكيف أن الذمة تتولد من الاستقلالية المالية لا من الشخصية البشرية فقط. يختتم الفصل بالتأكيد أن الذمة المستقلة تمنح إطاراً أكثر صدقاً ومرونة يعترف بدور المشرع الفاعل في حماية الأصول وبطبيعة الذمة الديناميكية التي تتطور أشكالها عبر الوظائف وفق المعطيات المالية

المستجدة.

الفصل الرابع والعشرون

أهلية التقاضي للأنظمة البيئية والرقمية

يعيد هذا الفصل تعريف غاية التقاضي في النظام القانوني الاقتصادي من حق بشري إلى إدارة وجودية للنزاع. يشرح المؤلف أزمة نظريات التقاضي الكلاسيكية القائمة على الأهلية البشرية والاستحقاق الشخصي في ظل كيانات ذات أبعاد غير بشرية. يتم طرح نظرية أهلية التقاضي الموزعة حيث يهدف التقاضي إلى إعادة ضبط العلاقة المختلة نتيجة النزاع. يناقش الفصل مفهوم الأهلية غير المحددة بشرياً ً المرتبطة بنتيجة الإصلاح الاقتصادي لا بوصف أهلية جامدة والمراجعة الديناميكية للأهلية بناءً على تغير معطيات النزاع للأصل. يتم توضيح حدود أخلاقية للأهلية الموزعة تحمي الجوهر الاقتصادي من الضرر وتضمن التناسب مع درجة التعقيد الوظيفي. يختتم

الفصل بالتأكيد أن الأهلية في ضوء هذه النظرية ليس نهاية الطريق بل نقطة تحول في المنحنى النزاعي لحياة الأصل وعلاقته بالأطراف مما يحول نظام التقاضي من آلة للفصل إلى ورشة لإصلاح العلاقات الاقتصادية المعطلة.

الفصل الخامس والعشرون

القضاء التشاركي متعدد التخصصات

ينظم هذا الفصل الإجراءات القضائية لتتواءم مع مبدأ التشابك دون التضحية بالضمانات الأساسية للأطراف. يشرح المؤلف أزمة الإجراءات الكلاسيكية القائمة على القاضي القانوني فقط والتي تعجز عن مواكبة ديناميكية القضايا التقنية. يتم طرح مبادئ القضاء التشاركي الذي يدير الخبرة بشفافية ويعتمد ديناميكية قضائية متشابكة بدلاً من الثبات القانوني الجامد. يناقش الفصل بروتوكولات الحكم في البيئة التقنية وضمانها دون تشويه وسلسلة المصالح المتشابكة عبر

التخصصات المختلفة. يتم توضيح كيفية إدارة القضاء في ظل الاحتمال الاقتصادي وعبء الالتزام كإدارة للخبرة وحق الدفاع في إبراز الاحتمالات البديلة الممكنة. يختتم الفصل بالتأكيد أن العدالة القضائية في ضوء هذه النظرية لا تقوم على وهم الخبرة القانونية بل على إدارة عادلة وشفافة للخبرة ضمن حدود المعرفة التقنية مما يخدم الحقيقة والعدالة معاً في عصر معقد.

الفصل السادس والعشرون

دور خبراء الأخلاقيات التقنية في التقاضي

يعالج هذا الفصل الركن الخامس من أركان المدرسة وهو الخبرة الأخلاقية. يشرح المؤلف قصور المفهوم الكلاسيكي الذي يقصر الخبرة على الجانب الفني فقط دون وسط. يتم تفصيل نظرية الخبرة الأخلاقية التي تعتبر الخبرة دالة تتحدد بناءً على التوازن بين التقنية والأخلاق. يناقش الفصل تطبيق هذه النظرية

على الكيانات الناشئة مثل القضايا الرقمية التي تقع في المنطقة الرمادية بين الحق والصواب. يتم توضيح معايير التدرج في الخبرة الأخلاقية من الكاملة إلى الجزئية إلى المحتملة بما يتناسب مع درجة التعقيد الأخلاقي. يختتم الفصل بالتأكيد أن الخبرة الأخلاقية في ضوء هذه النظرية ليست هبة قانونية بل هي وظيفة وجودية تتحدد بناءً على التوازن والاعتراف مما يفتح الباب لعدالة خبرية أكثر دقة تتناسب مع فاعلية الحكم الحقيقي في العصر التقني.

الفصل السابع والعشرون

إلزامية ممثلي المصالح المستقبلية في الدعاوى

ينتقل هذا الفصل إلى قلب النظرية الإجرائية ليعيد تأسيس التمثيل على أسس مستقبلية. يشرح المؤلف أزمة التمثيل الكلاسيكي التي تفترض أطرافاً حاضرة فقط وهو ما ينفيه الواقع المعقد للمصالح المستقبلية. يتم طرح نظرية التمثيل المستقبلي

كبديل حيث تقوم الدعوى على حماية المصالح القادمة بغض النظر عن الحضور الآني. يناقش الفصل الركن المعنوي في ظل الإرادة المستقبلية وكيف أن التمثيل يُفهم كدرجة حماية مستقبلية وليس كإجراء آني حتمي. يتم تحليل آثار النظرية على الأحكام والسياسة القانونية بما يضمن تناسب التمثيل مع الدرجة المستقبلية للمصلحة وليس فقط مع الحضور الآني الواقع. يختتم الفصل بالتأكيد أن التمثيل المستقبلي في ضوء هذه النظرية لا يقوم على وهم الحضور الآني بل على واقع الحماية المستقبلية مما يضمن عدالة إجرائية أكثر واقعية في عصر تتشابك فيه المصالح بشكل معقد.

الفصل الثامن والعشرون

مسودة المدونة النموذجية للتكافل الديناميكي

يقدم هذا الفصل مشروعاً تشريعياً متكاملاً يجسد النظريات التي أرساها الكتاب ليكون دليلاً عملياً

للمشرع الدولي والوطني. يستهل المشروع بتحديد نطاق التطبيق والمفاهيم الجوهرية مثل الإرادة الشبكية والوصاية الوظيفية ومسؤولية المخاطر لضمان اليقين القانوني رغم التعقيد. يتم تفصيل باب التنظيم الذي يحدد السلطات المختصة متدرجاً من الحكومات المحلية إلى الاتحادات الدولية والإهمال في الرقابة التشابكية. يناقش الفصل نظام المسؤولية المزدوج للفرد والنظام المستقل والعقوبات التقنية الخاصة مثل العزل الوظيفي وإعادة الضبط. يتم توضيح الأحكام الإجرائية والإثباتية المتخصصة ووحدات الضبط الجنائي التقني والتعاون الدولي العاجل. يختتم الفصل بالتأكيد أن هذا المشروع التشريعي ليس مجرد نصوص بل ترجمة عملية لنظرية سياسية تشابكية متكاملة تهدف إلى حماية الوجود من مخاطر الفوضى مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للحرية والكرامة التشابكية.

الفصل التاسع والعشرون

التحديات التطبيقية وسبل التغلب عليها

يختبر هذا الفصل النظرية عبر ثلاث دراسات حالة افتراضية صممت بناءً على معطيات تقنية وعلمية واقعية لقياس قدرة النظرية على حل إشكاليات معقدة. تقدم الدراسة الأولى جريمة التلاعب الخوارزمي وتحلل تشابك الإرادة والمسؤولية وفق النظرية التشابكية مقارنة بالعجز الكلاسيكي. تناقش الدراسة الثانية نزاع الملكية البيئية المتشابك وتطبيق مبدأ الوصاية الوظيفية وإدارة انهيار الدالة الموجية للملكية عبر الحكم القضائي الملزم. تستعرض الدراسة الثالثة جريمة الضرر النظامي وتطبيق مفهوم مسؤولية المخاطر والكرامة الوظيفية على الأنظمة الذكية المعقدة. يتم توضيح كيف سدت النظرية فجوات الملكية وأدارت التراكب بشكل عادل ووسعت مفهوم الملكية ليشمل الأنماط التشابكية المعقدة. يختتم الفصل بالتأكيد أن قوة النظرية التشابكية تكمن في مرونتها وقدرتها على استيعاب واقع متغير بسرعة الضوء وإدارة اللايقين الوجودي بشفافية وعدالة مما يثبت أنها إطار عملي قادر على حل إشكاليات عجزت عنها النظريات الكلاسيكية التقليدية.

الفصل الثلاثون

الخاتمة العامة ودعوة للثورة القانونية العالمية

يصل هذا الفصل إلى الخاتمة النهائية للكتاب ملخصاً الرؤية الشاملة لمستقبل القانون في عصر التكافل الديناميكي. يستعرض المؤلف الرحلة الكاملة من لحظة التحول إلى ولادة المدرسة الجديدة والمدونة الكونية الشاملة. يناقش المسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتق الجيل الحالي من الفقهاء والمشرعين لوضع الأسس الصحيحة للأجيال التشابكية القادمة. يوجه المؤلف نداءً أخيراً للبشرية لحماية جوهر الوعي الإنساني من الضياع في زحام التقنية والحفاظ على الكرامة كقيمة عليا فوق كل اعتبارات مادية أو رقمية. يختتم الكتاب بالتأكيد أن مدرسة التكافل الديناميكي ليست مجرد كتاب قانوني بل هي وثيقة بقاء للحضارة الإنسانية في مرحلتها التطورية التالية وضمانة لاستمرار القيم الإنسانية في كون يتجاوز حدود الفردية والمادة ليصبح مسؤولية

أخلاقية لا نهائية تشمل كل ما هو موجود في الوجود المتشابك.

معجم مصطلحات مدرسة التكافل الديناميكي

تمهيد

توضيح لأبرز المصطلحات المستخدمة في الكتاب لضمان الدقة المفاهيمية.

الإرادة الشبكية

هي الإرادة المتشكله نتيجة تأثيرات خوارزمية وبيئية وليست معزولة عن السياق.

الوصاية الوظيفية

هي الملكية المقيدة بوظائف اجتماعية وبيئية وليست حقاً استبدادياً مطلقاً.

مسؤولية المخاطر

هي المسؤولية الناشئة عن خلق نظام خطر بغض النظر عن وجود خطأ شخصي.

الشخصية الموزعة

هي الشخصية القانونية المعترف بها للأنظمة الذكية والبيئية المستقلة.

القضاء التشاركي

هو النظام القضائي الذي يدمج خبراء التقنية والأخلاق كأطراف أساسية.

التكافل الديناميكي

هو المبدأ الأساسي للمدرسة القائم على التشابك المستمر بين العناصر القانونية.

الخاتمة

دقة المصطلحات تضمن دقة التطبيق القانوني للنظرية وتحمي من سوء الفهم.

الورقة البحثية الملخصة

النسخة العربية

عنوان البحث

مدرسة التكافل الديناميكي في القانون المدني نحو أونتولوجيا قانونية جديدة

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تأسيس مدرسة قانونية جديدة تتلاءم مع ثورة التشابك الرقمي والبيئي. ينطلق من إشكالية جمود النموذج المدني الكلاسيكي. يتوصل البحث إلى ضرورة اعتماد الإرادة الشبكية والوصاية الوظيفية ومسؤولية المخاطر. يقدم البحث مدونة نموذجية وتوصيات دولية لتنظيم هذا العصر الجديد.

الكلمات المفتاحية

مدرسة التكافل الديناميكي الإرادة الشبكية الوصاية الوظيفية مسؤولية المخاطر الشخصية الموزعة.

النسخة الإنجليزية

Paper Title

The School of Dynamic Symbiosis in Civil Law Towards a New Legal Ontology

Abstract

This research aims to establish a new legal school compatible with the revolution of digital and environmental symbiosis. It proceeds from the problem of rigidity of the classical civil model. The research concludes the necessity of adopting networked will functional stewardship and risk responsibility. The research presents a prototype code and international .recommendations to regulate this new era

Keywords

School of Dynamic Symbiosis Networked Will Functional Stewardship Risk Responsibility .Distributed Personality

النسخة الفرنسية

Titre de la Recherche

L'École de la Symbiose Dynamique en Droit Civil Vers une Nouvelle Ontologie Juridique

Résumé

Cette recherche vise à établir une nouvelle école

juridique compatible avec la révolution de la symbiose numérique et environnementale. Elle part du problème de la rigidité du modèle civil classique. La recherche conclut à la nécessité d'adopter la volonté en réseau la gérance fonctionnelle et la responsabilité des risques. La recherche présente un code prototype et des recommandations internationales pour .réglementer cette nouvelle ère

Mots-clés

École de la Symbiose Dynamique Volonté en Réseau Gérance Fonctionnelle Responsabilité des .Risques Personnalité Distribuée

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

مؤسس مدرسة التكافل الديناميكي في القانون

المدني

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

عام 2026

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نسخ أو نقل أو توزيع أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة كانت إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التصوير أو التسجيل أو أي نظام استرجاع معلومات دون إذن خطي مسبق من المؤلف

أي انتهاك لهذه الحقوق سيعرض المخالف للمساءلة القانونية وفقاً للقوانين المحلية والدولية لحماية الملكية الفكرية

والله ولي التوفيق وهو الهادي إلى سواء السبيل